

## الفصل الأول

### ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا

#### المحتويات:

- ١ - ظاهرة التحول الديمقراطي
- ٢ - الديمقراطية والتنمية
- ٣ - الضغوط الخارجية
- ٤ - النظام الأمثل لأفريقيا
- ٥ - تحديات التحول وآفاق المستقبل في أفريقيا
- ٦ - الانتقال الديمقراطي في أفريقيا

## ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا:

تعيش أفريقيا منذ منتصف الثمانينات تحولاً جديداً فالإقبال المتزايد على الديمقراطية التعددية، يمكن اعتباره واحداً من الأحداث الكبرى في التاريخ الأفريقي المعاصر - وخاصة في ظل المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وكساد الفكر الشيوعي، ومحاولة النظام الدولي الجديد ونبشه قيم الليبرالية والديمقراطية في بقية أنحاء العالم<sup>(١)</sup>.

إن الحلم الديمقراطي يقتضى كفاها متواصلا وعزيمة لا تكل مهما يكن الثمن، فجنين الديمقراطية ينمو لا محالة من خلال نضال الجماهير الأفريقية.

لا شك في أن أفريقيا اليوم تعيش لحظة ديمقراطية، تتضح ملامحها في تزايد المطالب الشعبية المناهضة باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة، ويؤكد لها كذلك انهيار كثير من النظم التسلطية، والاتجاه المتزايد نحو الأخذ بنظم التعددية الحزبية<sup>(٢)</sup>.

إن عملية الانتقال نحو الديمقراطية التعددية في أفريقيا، لا يمكن

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جان - ماريل نزوانكو، أفريقيا والديمقراطية، المجلة الدولية الاجتماعية، عدد ١٢٨، مايو ١٩٩١، ص ١٢٩ .

وانظر أيضاً : ريتشارد جوزيف، أفريقيا: ميلاد جديد للحرية، مجلة الديمقراطية ، الكتاب الأول، ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) انظر:

Claud Ake, Rethinking Africa Democracy, Journal of Democracy, Vol. 2, No. 1. Winter 1991, PP. 32 - 44 .

النظر إليها باعتبارها انعكاسا لمتغيرات دولية خارجية، أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة، كما يشير إلى ذلك بعض أنصار نظام الحزب الواحد كمبرر للاستمرار في الحكم<sup>(١)</sup>.

إن التحول الديمقراطي بمعناه التعددي محكوم بعدة عوامل أساسية أبرزها:

١ - مصالح الطبقة البيروقراطية البورجوازية المهيمنة ومدى استعدادها للتفاوض السلمى من أجل الإصلاحات الديمقراطية.

٢ - مدى انتشار الثقافة الديمقراطية والوعى الديمقراطى بين المواطنين الأفرقة.

٣ - القدرة على إيجاد تسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة، والتي تأخذ شكل الحروب الأهلية والدولية فى عدد من المناطق الأفريقية، مثل القرن الأفريقى وجنوب السودان، ولعل هذه العوامل ترتبط بمجموعة أخرى من القضايا، التي تمثل مداخل أساسية لدراسة عملية التطور السياسى والاجتماعى فى أفريقيا، ومن ذلك: طبيعة الدولة بعد الاستعمار، وإشكاليات مؤسسات المجتمع المدنى فى ضوء الانقسامات العرقية والاثنية الخادة، وحقيقة الصراعات الاجتماعية وشكل الحكم فى أفريقيا<sup>(٢)</sup>.

وهنا يجدر بنا أن نسلط بعض الأضواء على الآراء المختلفة؛ حتى

(١) حمدى عبد الرحمن حسن (دكتور): ظاهرة التحول الديمقراطى فى أفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٣، ص ٨.

(٢) حمدى عبد الرحمن حسن (دكتور): مرجع سابق، ص ١٠.

نصل فى النهاية من خلال المناقشة الموضوعية لجميع الآراء المطروحة، مثلا بعض المثقفين والنخبة يرون أن طبيعة مرحلة ما بعد الاستقلال وما تفرضه من متطلبات لبناء الدولة القومية، تقتضى الإسراع بعملية التنمية الشاملة، وهذه الآراء تتفق تماماً مع وجهة نظر بعض الزعامات الأفريقية، الذين أخذوا بنظام الحزب الواحد. إذ نظرت إليه باعتباره إطاراً تنظيمياً موحداً ملائماً للبناء الاجتماعى السائد فى أفريقيا.

أما التعدد الحزبى فقد اعتبر عامل تقسيم وتجزئة فهو يقوم على الاختلاف وليس التوفيق.

غير أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على التحرر من الاستعمار، بدأت الدول الأفريقية تفتيق من وهم نظام الحزب الواحد، حيث أدركت بما لا يدع مجالاً للشك أنه معوق أساسى يقف أمام نهضتها وتقدمها<sup>(١)</sup>.

ولقد بات واضحاً أمام الأفارقة أن القول برفض الديمقراطية التعددية لمجرد كونها تعبير عن تراث حضارى مغاير، هو غير دقيق وبدل على عدم الفهم<sup>(٢)</sup>. فإن سوء الفهم هذا مرده الخلط بين مبادئ الديمقراطية وإطارها المؤسسية، إذ تتضمن مبادئ الديمقراطية مشاركة شعبية واسعة النطاق، ورضاء من جانب المحكومين، ونوعاً من الرقابة العامة على هؤلاء الذين يتولون السلطة، ولا شك أن هذه المبادئ قد تتخذ أشكالاً وترتيبات سياسية متنوعة؛ طبقاً للظروف والأحوال التاريخية.

(١) نزونكو: يرى أنه «يفرض أيديولوجية أحادية على الدولة، ويسعى إلى تأليه شخصية الفرد تبعاً لغاية حددت سلفاً، بالإضافة إلى أنه يقيم من نفسه وصبا على الناس محدداً لهم ما يفكرون فيه وكيف يفكرون، والحزب الواحد يعلم الناس أن يخفوا أفضليتهم وراء صيغ وكليشيات جوفاء، ظاهراً يوهم أنها تعكس رغبة الشعب».

(٢) انظر: نزونكو: مرجع سابق، ص ١٣١.

القول بأن التعددية الحزبية هي عامل تقسيم وتجزئة وتشير الصراعات الاثنية والعرقية فى المجتمعات الأفريقية، قول مردود عليه وخاصة فى بعض البلدان مثل إريتريا، التى مارست الديمقراطية منذ الأربعينات إبان حق تقرير المصير لإريتريا والقضية ليست إثنية وعرقية. ولكنها قيادة سيئة، فليس هناك شىء صراعى موروث يتعلق بالانقسامات الإثنية، إنها تقود للصراع فقط عند تسييس، النخب السياسية هى التى تقوم بعملية التسييس تلك فى سعيها للحصول على السلطة والدعم السياسى، كما يستخدمون خطر الصراعات الاثنية والعرقية لتبرير التسلط السياسى.

### الديمقراطية والتنمية:

أما فيما يتعلق بالربط بين قضيتى الديمقراطية والتنمية فى أفريقيا والدول النامية، فإن القول بأن التعددية الحزبية مسألة ترفيه ليست المجتمعات الأفريقية فى حاجة إليها قبل أن تحقق برامج التنمية والتحديث المطلوب، هو إدعاء مضلل. فلو كان صحيحا أن الديمقراطية تتعارض مع التنمية، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة أن يكون الأفراد أكثر اهتماماً بتحسين أحوالهم المعيشية أكثر من اهتمامهم بالتصويت فى الانتخابات أو أن يكونوا أكثر اهتماماً بأحوالهم الصحية أكثر من الاهتمام بالمشاركة السياسية .. على أن القضية الأساسية لا تكمن فى أن الحصول على طعام أفضل يعد أكثر أهمية من التصويت فى الانتخابات. ولكن فى تحديد من له الحق فى أن يقر أيهما أكثر أهمية؟

وأيا ما كان الأمر، فإن خبرة التنمية الفاشلة فى أفريقيا توضح أن تأجيل الديمقراطية لم يحقق التنمية، خلال العقود الماضية من التسلط

السياسى، وأن المشاركة الشعبية فى جهود التنمية أمر ضرورى كما أكد على ذلك الميثاق الأفريقى - من أجل المشاركة الشعبية فى التنمية والتغيير، كما هو معروف، وأنه بعد ثلاثين عاما من الاستقلال فى أفريقيا لا توجد أدنى علاقة مقنعة بين نظم الحكم التسلطية أو الديكتاتورية أو الشمولية وتحقيق معدلات تنمية، اقتصادية مرتفعة فى أفريقيا، وأن الديمقراطية مهما يكن من أمر تقوم على دعامتين أساسيتين.

الدعامة الأولى: تتمثل فى أن الديمقراطية تعنى أن يقتصر دور الدولة على وظيفة «المنسق العام للمجتمع»؛ تاركة قضايا التنمية للقطاعات الأهلية غير الحكومية.

### الدعامة الثانية: الضغوط الخارجية:

فى أبريل عام ١٩٩٠، صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية «بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادى وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطى قد أضحى شرطا ثالثا لتلقى المساعدات الأمريكية». ونصح كوهين الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربى للديمقراطية.

وفى يونيو من العام نفسه أكد وزير الخارجية دوجلاس هيرد نفس المعنى السابق حينما قال: «إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التى تتجه نحو التعددية، وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السون».

وفى يونيو ١٩٩٠ أثناء المؤتمر الفرنسى الأفريقى، أشار الرئيس ميتران إلى أن المساعدات الفرنسية فى المستقبل، سوف تمنح للدول التى

تتحرك صوب الديمقراطية، ولا شك أن استخدام الضغط الغربى سواء من خلال العلاقات الثنائية أم من خلال المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لفرض التحول الديمقراطى "Political Conditionality" أضحى يطلق عليه اسم «المشروطة السياسية لمنح المعونات والقروض».

وهكذا مجمل القول .. فإن استخدام سلاح المعونات من قبل الدول العربية، يعد وسيلة ذات بأس فى عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا.

فلا يخفى أن منح المعونات والمساعدات، كما كانت سابقا للنظم الشمولية أو الاستبدادية، أمر يدعم من قبضة النخبة الحاكمة فى مواجهة شعوبها، أما منح هذه المساعدات فإنه يعمل بالمقابل على إضعاف هذه النخب المتسلطة وقد يساعد على إسقاطها.

وعلى سبيل المثال، فإن الضغوط الغربية ساعدت فى إحداث تحول ديمقراطى مهم فى الكاميرون وكينيا وسيراليون وزامبيا وزائير وغيرها من الدول الأفريقية. حقيقة علينا أن نتذكر أن المعونات الخارجية التى حصلت عليها النظم الحاكمة فى أفريقيا منذ الاستقلال، لم تساعد على تحقيق تنمية. وعليه، فإن القول بمنع هذه المعونات سوف يؤدى إلى إضرار بمصلحة الشعوب الأفريقية هو قول مردود عليه.

### النظام الأمثل لأفريقيا:

ويؤكد الجدل السابق على أن الديمقراطية تمثل مطلباً شعبياً لا يمكن إنكاره فى الواقع الأفريقى الراهن، وهنا يطرح البعض تساؤلات عن أفضل نظام سياسى للحكم والتنمية يتوافق مع الخصوصية الأفريقية؟ وللإجابة

على ذلك، لابد من الإشارة إلى قضية أساسية تعد مقدمة لازمة، وهي أن الديمقراطية نظام سياسى يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكلية من أبرزها الحرية السياسية، وهي تدعم وتؤكد الكرامة الفردية من خلال إطلاق العنان لحرية العقل والروح والأكثر من ذلك، أنه فى ظل النظام الديمقراطى يصبح من حق المرء أن يخطئ، وهو يمارس حرياته الأساسية<sup>(١)</sup>.

وأيا كان الأمر، فإن أى نظام ديمقراطى لابد وأن يشتمل على العناصر الآتية:

١ - تعدد الإرادات الفاعلة فى عملية صنع القرار، إذ لا يمكن أن يصير القرار عن إرادة واحدة مهما كانت حكمة أو قدسية هذه الإرادة. وعلى ذلك يؤكد معنى أن الديمقراطية تعنى حكم الشعب، فلا وصاية لفرد معين مهما علا شأنه، كما أن تميز نخبة أو جماعة معينة فى المجتمع لا يفرض أدنى تأثير على مبدأ الأغلبية فى عملية صنع القرار.

٢ - تعدد القنوات الشرعية التى تربط الحاكم بالمحكوم: وهو ما يعنى أن تكون العلاقة السياسية مباشرة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعدد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وحرية وسائل الإعلام بحيث لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات الهامة.

٣ - الرقابة السياسية: وهي تتحقق من خلال إجراء انتخابات دورية على كافة المستويات المحلية والوطنية، وينبغى أن تجرى هذه الانتخابات عن طريق الاقتراع العام السرى، ولا شك فى أن

(١) أحمد عبد الرحمن حسن: مرجع سابق، ص ١٥ .

الانتخابات بهذا المعنى تمثل الضمان الأساسي لمشاركة الشعب في عملية صنع القرار، وتؤكد كذلك على مبدأ الرقابة السياسية.

٤ - الإيمان بضرورة وجود معارضة قانونية للحكومة المنتخبة، وذلك يسمح لأحزاب المعارضة بأن تؤهل نفسها لتولى السلطة في حالة فوزها بالانتخابات. إنه ييسر من عملية تداول السلطة بشكل سلمي.

٥ - احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية: فالفرد له حقوق أساسية باعتباره فردا، وتتضمن هذه الحقوق حق الحياة، وحق اعتناق أية عقيدة يريدها، وأن يكتب ويتكلم بحرية، وأن ينضم إلى منظمات كالتنقابات والأحزاب السياسية إن شاء، وينص أن تقوم الدولة بالمساواة في المعاملة بين الجميع.

وهكذا، إن توافر العناصر السابقة هو أمر لازم لخلق أى نظام ديمقراطى، ويمكن تدعيم ذلك النظام فى ظل ثقافة ديمقراطية مدنية تعم المجتمع، كما يمكن تكريسه قانونياً من خلال إقرار دستور ديمقراطى، ينص تفصيلا على العناصر السابقة وآليات تحقيقها فى الممارسة السياسية.

### تحديات التحول و آفاق المستقبل فى أفريقيا:

إذا سلمنا بمقولة أن أفريقيا تمر بلحظة ديمقراطية وأن التحولات التى تشهدها دولها تعكس بحق حالة «ورشة عمل للديمقراطية» على حد تعبير سكلار Sklar، فإن ثم مجموعة من القضايا والمشكلات بشأن تدعيم واستمرار الديمقراطية فى أفريقيا على وجه عام، ومنطقة القرن الأفريقى على وجه الخصوص، تعد جديرة بالدراسة والتحليل وذلك على النحو التالى: -

- تعد قضية الديمقراطية محور أزمة التطور السياسي فى أفريقيا منذ الاستقلال، فقد فشلت استراتيجيات التنمية التى تبنتها الحكومات التسلطية فى تحقيق المهام السياسية والاقتصادية التى حددتها. فبدلاً من وصول المجتمع إلى حالة الوحدة والتجانس، دفعت به إلى حالة الانقسام والتمييز العرقي، وبدلاً من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد وعدم المساواة فى المجتمع، وبدلاً من تحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادى والانحراف، وبدلاً من تأسيس أنظمة سياسية فعالة، خلقت اتجاهات انفصالية وانقلابات عسكرية وحروراً أهلية<sup>(١)</sup>.

ولا شك فى أن هذا الأداء السيئ، للنظم الشمولية والتسلطية فى أفريقيا بعد الاستقلال يعزى إلى غياب الديمقراطية، ولو أن المواطن الأفريقى أعطى حق الاختيار بحرية، لاختار نهج الديمقراطية والمسئولية السياسية، بدلاً من الديكتاتوريات التى تتسم بالعجز والفساد.

وعلى هذا الأساس، فإن جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الأفارقة، لم تعد على استعداد مرة أخرى لكى تصبح ضحية لنظم حكم استبدادية. إن جميع الجوانب النظرية والأخلاقية فى أفريقيا الآن، تقف وراء البحث عن بديل للمأزق السلطوى القائم وإنما يعكس كذلك المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير<sup>(٢)</sup>. وأن حركة الإصلاحات الديمقراطية فى

---

(١) انظر :

Richard Sklar : "Democracy in Africa" Africa Studies Review. 26  
September December 1983. PP. 11 - 24 .

(٢) انظر :

Robert Eatton, Liberal Democracy in Africa Political Science Quarterly,  
Vol, 105, No. 3, 1995, P. 455 .

أفريقيا منذ عام ١٩٨٩ قد تؤدي إلى عدة احتمالات ممكنة، تتراوح بين استمرار بعض الزعماء المتسلطين، والأنظمة الشمولية وتصل إلى حد ظهور حلقات متتابعة من الحرية السياسية وانعكاساتها تؤدي في النهاية إلى تعميق وتأسيس الحكم الديمقراطي. وقد أثار هذا التحول موجة من التفاؤل لدى المهتمين بالشئون الأفريقية، الذين رأوا فيه ثمرة طيبة لكفاح الأفريقيين من أجل حقوقهم وحررياتهم المشروعة، التي صارت عليها نظم الحكم التسلطية لعقود طويلة بعد الاستقلال. كما تطلعوا إلى أن يكون هذا التحول بداية لإصلاح سياسى حقيقى يواكب - سياسات الإصلاح الاقتصادى التى أخذت بها الدول الأفريقية فى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة، التى اشتدت وطأتها منذ أوائل الثمانينات بصفة خاصة<sup>(١)</sup>.

### الانتقال الديمقراطي والممكنات:

ويعد أن أنجز شعبنا استقلاله الوطنى وإنجاز أهداف الثورة والتى استمرت أكثر من ثلاثون عاماً، وجب عليه بعد الاستقلال الانتقال إلى بناء النظام الديمقراطى، والانتقال من عصر الثورة إلى عصر الدولة وهناك اختلاف كبير كما هو معروف يمكن تسميته. فكان الارتباط بين الديمقراطية والثورة؛ لأن الثورة مرادفة للعنف دائماً والانتقال الديمقراطى. بوصفها منافسة إجتماعية سلمية تؤمن بمبادئ التوافق والتراضى قاعدة للصراع السياسى، بين أطراف الحقل السياسى، وبين السلطة والمعارضة.

(١) عراقى عبد العزيز الشريبنى (دكتور): الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطى فى أفريقيا.

تعريف السياسة كمنافسة مدنية نظيفة من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح والثقافة السياسية الجديدة، التي تفترضها استراتيجية الانتقال الديمقراطي، وهي باختصار - الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعى الساسة محل النزعة الشمولية وتحل التوافق، والتراضي والتعاقد، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار، والإلغاء .. إلخ، فيفتح المجال السياسي - بذلك - أمام المشاركة الطبيعية للجميع .

وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها، ثم الانتقال إلى الشرعية الدستورية الديمقراطية، بدلاً من الاستناد إلى شرعية القوة للحفاظ على سلطاتها، من خلال تكريسها المفاهيم الثقافية السياسية الديمقراطية لإنجاز حلقة التحول الديمقراطي، لأن التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة لم يقدم ضمانه حمايتها من الغضب الاجتماعي، عكس ما أوهمت النخبة الحاكمة نفسها به طويلاً في أفريقيا، بل نتج عن ذلك كله ردود فعل دفاعية تراكمت وقائعتها إلى المدى الذي أدخل المجالين السياسي والاجتماعي في مغامرات غير محدودة العواقب، ومن ضمنها الحروب الأهلية التي تعيشها اليوم أفريقيا في أكثر من قطر، ذلك أن إقفال المجال السياسي على نخبة السلطة، بشكل حصري دفع جماعات اجتماعية عديدة اللجوء إلى أساليب عديدة منها إلى المجال الديني، بديلاً لممارسة السياسة وللتعويض عن غياب أو عن مصادرة المجال (الطبيعي)،

---

(١) عبد الإله بلقزيز (دكتور) الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي في الأصل ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٧ - الناشر المستقبل العربي في ٥ / ١٩٩٧ .

والبعض الآخر إلى اللجوء إلى أساليب العنف في التعبير عن مطالبها في كل الأحوال، قاد ذلك التسلسل إلى تعريض الاستقرار السياسي للتصدع والوحدة الوطنية للانفراط، وهكذا لم تعد السياسية تعبر عن نفسها على نحو طبيعي، بل باتت تستعير الحسم الفكري والعنف وتقاليد العراك غير المدني! وعلى ذلك لم يعد ثمة بدٌ من تنفيس الشعب النفسية العامة، وإرجاء الصراع السياسي إلى قواعده الطبيعية، طريقاً للخروج من منطقة الفتنة والحرب الأهلية، وليس من شك في أن ضغط هاجس الحرب الأهلية، الداخلية يؤسس لشرعية عملية الانتقال الديمقراطي ويفرضها مخرجاً من النفق المظلم<sup>(١)</sup>، الذي تعيشه هذه الدول. ونحن حينما نذكر هذه الحقائق الواقعية فذلك للأخذ في الاعتبار ما سيحدث من حولنا، ولتجنب المخاطر التي تحدث من جراء الانفراط بالسلطة وتجاهل الآخرين؛ مما يحدث في المستقبل القريب فجوة عميقة في الوحدة الوطنية والتي نحن في أمس الحاجة إليها قبل كل شيء؛ لأنها تمثل صمام الأمان لأمننا واستقرارنا.

أردت من هذه النصيحة أن أنبه النخبة الحاكمة في بلادنا؛ لكي تفيق من نشوة الانتصار وتعود إلى الواقعية لمعالجة الأمور الوطنية العليا بموضوعية وبتقبل آراء الآخرين والإقرار بمبدأ المشاركة في صنع القرار، قبل وقوع الكارثة على رؤوس الجميع من جراء التعنت اللامبرر مهما كانت المسببات لأن الوحدة الوطنية ومصحة الوطن أسمى من كل شيء.

### الضغط الدولي:

إن الضغط الدولي يعد من العوامل التي تساعد في بعض الأحيان على الانتقال الديمقراطي وخاصة في العالم الثالث، حيث كانت في

الماضى النخبة الحاكمة فى أفريقيا، تستطيع أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية فلا تعيرها أى أنتباه، بل كانت تستطيع حتى الإقدام على ممارسة جميع أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولى، وقد اطمأنت طويلاً إلى صمت الحكومات الغربية التى بادلته التواطؤ العلن والخفى، بحجة مواجهة الشيوعية واستئصال قواها المحلية، أما اليوم فقد تغير الوضع، وإن هذه المرحلة من الراحة الدولية الممنوحة انصرفت، إذ باتت الدول الكبرى مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أفريقيا - تحت وطأة ضغط رأيها العام ومنظمات حقوق الإنسان فيها، وتحت وطأة ضغط المؤسسات المالية العاملة، ومع أنه من باب الأمانة القول إن نضال وضغط رأى العام ومنظمات حقوق الإنسان فى أفريقيا عموماً، أثمر نتائج مادية مؤكدة فى تحسين أوضاع الحريات العامة إلى حد ما. وهكذا وفى ظل الوضع العالمى الجديد، فى مواجهة السيطرة وإساءة استخدام السلطة من قبل دولة الحزب الواحد وتعزيز وإدراك الشعب فى ظل هذا الوضع العالمى بأن الديمقراطية والتعدد الحزبى أصبحت من النظم السياسية الشرعية المقبولة<sup>(١)</sup>.

ولقد مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة فى النظام الدولى تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الأفريقية، كما كانت بمثابة إنذار للنظم السلطوية والاشتراكية منها أو الماركسية على وجه أخص.

---

(١) محمود محمد أبو العينين (دكتور): أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى، ومصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - «أعمال الندوة» الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦. وهو من الأساتذة المتخصصين فى القضايا الأفريقية والقرن الأفريقى وإريتريا على وجه الخصوص ومن الذين لهم إسهاماتهم فى هذا المجال.

وتجسدت التحديات والضغوط الجديدة أساساً في جانبين رئيسيين:  
الأول تمثل في الانهيار السريع المفاجئ لدول الكتلة الاشتراكية، التي كانت  
الحليف الأساسي لكثير من النظم والحكومات الأفريقية.

## أما التحدي الثاني:

فيتمثل في ضغوط القوى المنتصرة في الحرب الباردة، وهي دول  
الغرب (الديمقراطية الليبرالية)، التي سارعت بفرض شروط الإصلاحات  
السياسية كأساس للتعامل مع الدول أو الحكومات في أفريقيا.

وللإنصاح أكثر، إنه خلال أقل من خمس سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٥،  
وهي فترة متزامنة مع التغييرات التي حدثت في النظام الدولي، حيث  
انتهت نظم حكم الحزب الواحد في أفريقيا تقريباً، وأصبحت الأغلبية  
الساحقة من الدول الأفريقية نظماً ديمقراطية ولو شكلاً. خلافاً لما كان  
عليه الوضع قبل هذه الفترة الوجيزة، وبذلك استطاعت الحركات  
الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني والنخبة الجديدة أن تواجه الجيوش  
وسيطرة نظم الحكم الشمولى بسطوته وجبروته، وتم خلع العديد من الحكام  
الدكتاتوريين في أنحاء عديدة من القارة بالقوة أو عن طريق صناديق  
الاقتراع. وهكذا، أصبحت أفريقيا في الفترة الوجيزة القليلة الماضية بمثابة  
«ورشة عمل للديمقراطية»<sup>(١)</sup>. والضغط الغربي لم يقتصر على انهيار  
دول المنظومة الاشتراكية والتخلي عن التزاماتها تجاه حلفائها الأفارقة، بل  
سارعت القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة بفرض ضغوطها، وقد  
انفردت بالساحة، من أجل إجبار النظم المختلفة على التحول نحو

(١) محمود محمد أبو العينين (دكتور) مصدر سابق ص ٢٧٧ .

الديمقراطية، وتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج السوفييت من أفريقيا كقوة مناوئة، وأعيد ترتيب الأولويات الغربية فى ظل «النظام الدولى الجديد»، وأصبح الإصلاح السياسى (الديمقراطية وحقوق الانسان) أحد العوامل الهامة للقرب أو البعد عن نظام دولة أفريقية ما .

### الولايات المتحدة الأمريكية:

مثلاً، هى القوة العظمى الأولى فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ربطت موقفها من قضايا الصراع الداخلى سواء فى أنجولا أو جنوب أفريقيا أو إثيوبيا، ببرامج للتحويل الديمقراطى وإجراء انتخابات حرة خاصة فى عهد الرئيس «بوش»<sup>(١)</sup>، كما ربطت التنازلات عن قدر من الديون والتسهيلات فى عمليات الجدولة للديون الرسمية الأخرى، بالإصلاحات الاقتصادية السياسية. وفى هذا الإطار، تم تنازل الولايات المتحدة عن نحو ١٣٠٠ مليون دولار للدول الأشد فقراً فى أفريقيا، كما تم تخصيص ميزانيات جديدة فى حدود ٧٨ مليون دولار للهيئات الأمريكية، العامله فى مجال تعزيز برامج مساندة الديمقراطية الأفريقية (كالوكالة الأمريكية للتنمية، وهيئة الاستعلامات الأمريكية وغيرها)، كما تربط المساعدات الانمائية لدول أفريقيا بمدى الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى وتعزيز حقوق الانسان والحكم المدنى<sup>(٢)</sup>. واستمرت

(١) George Bush "The U. S. A and Africa The Republican Record - Election" in Africa Report Vol. 37 No 5 September October 1992, PP. 14 - 17 .

(٢) محمود محمد أبو العينين : (دكتور): أفريقيا والتحويلات الراهنة فى النظام الدولى - أعمال الندوة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٦٦ .

إدارة كلينتون في نفس الاتجاه ولكن بشكل أكثر تركيزاً على الديمقراطية من الإدارة السابقة، حيث أعلن « كلينتون » ثم وزير خارجيته « سابقاً » وارين كريستوفر بأن التحول الديمقراطي وإنجاح التجارب الديمقراطية في أفريقيا، على رأس أولويات الإدارة الأمريكية.

### فرنسا :

بدأت أيضاً الإدارة الفرنسية في تخصيص مساحة من الاهتمام المتزايد، ابتداءً من عام ١٩٩٠ بمسألة الإصلاحات الديمقراطية في أفريقيا، باعتبارها شرطاً لتقديم أو الاستمرار في تقديم المساعدات<sup>(١)</sup>.

### بريطانيا وكندا :

حددتا موقفهما من عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا على نفس النحو المشابه، ففي اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث ، الذي عقد في هارارى عام ١٩٩١ وضعت مسألة الديمقراطية والإصلاحات السياسية وتدعيم حقوق الإنسان في أولويات الكومنولث، استجابة للتطورات الجارية في النظام الدولي، وفي هذا السياق أكد « جون ميچور » رئيس وزراء بريطانيا للحاضرين بأنه « ينبغي اللحاق بموجة حقوق الإنسان والديمقراطية التي تنتشر في معظم أنحاء العالم اليوم »، « أننا لا نستطيع أن نتجاهل ذلك » وقد حاول « ميچور » أن يساير التيار السائد، فقال بضرورة مواكبة الديمقراطية للتنمية<sup>(٢)</sup>.

(١) Tomy Chapter "French African Policy, To Wards Change" In: African Affairs, No. 91, 1992, PP. 46 - 47 .

(٢) محمود أبو العينين (دكتور): أفريقيا والتحويلات الراهنة في النظام الدولي - أعمال الندوة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٦٦.

ولقد أعلن رئيس وزراء كندا موقفاً مماثلاً، حين قال عن نفس الاجتماع: «إن كندا لن تكون حجر عثرة في سبيل التحول الديمقراطي»، بل وأضاف، أكثر من هذا «أن كندا ستزيد مساعداتها للدول التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية، وأكد وزير الخارجية البريطاني «هيرد» في مناسبة أخرى على «أن المساعدات البريطانية لن تمنح إلا للدول التي تتجه نحو التعددية واحترام القانون وحقوق الإنسان وآليات السوق»<sup>(١)</sup>.

أما موقف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد)، والبنك الدولي، فكان أكثر صرامة وأكثر تعبيراً في نفس الوقت عن الضغوط الحقيقية التي تمثلها العوامل الخارجية النابعة من النظام الدولي في مرحلة النمو، خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، التي تزامنت مع موجة التغييرات الراهنة.

وفى اعتقادى أن هذه الضغوط من قبل القوى المنتصرة فى الحرب الباردة والتطبيق من قبل المؤسسات المالية، خاصة فى شأن المشروطية السياسيه والاقتصادية أمام هذه الأنظمة الشمولية المتسلطة وعدم مسئولية هذه الأنظمة استجابة للمتغيرات الدولية، يحقق أهدافاً شعبيه مقبوله على نطاق واسع فى القارة الأفريقية والتي شهدت التحولات الديمقراطية نتيجة لهذه الضغوط فلا شك أن التشدد فى هذا الاتجاه أمام تعنت الأنظمة الدكتاتورية الفردية فقط، يكون فى صالح الديمقراطيه ومحبيها من الشعب الذى ينشد التغيير والتفاعل مع التحول الديمقراطى فى العالم.

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٨٧ .

## الانتقال الديمقراطي وعواقبه:

ويجدر بنا هنا أن نشير أننا سنحاول في الفقرة التالية أن نقف على بعض مصادر تلك الإعاقة، التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في أفريقيا.

١ - من تلك العوائق: أزمة الشرعية التي تقوم عليها سلطة النخبة الحاكمة في البلاد الأفريقية، بوصفها الأزمة التي تجعله انتقالاً محجوزاً هنا وعسيراً هناك ... الخ

٢ - أزمة الشرعية: بسبب من أن الشرعية السياسية للسلطة في بعض البلدان الأفريقية لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية الحديثة، فإنها (شرعية) تعاني من أزمة مزمنة تلقى بذيولها على مجموع الحياة السياسية الداخلية، وتضع الكوابح في سيرورة التطور والتقدم في المجال السياسي، ومن هنا لا نضيف جديداً حين نقول إن النظام السياسي العصبوي<sup>(١)</sup>. لنظام مغلق، وليس من شك في أن نظاماً سياسياً سهلاً شرعيته من امتياز فوق - اجتماعي، مزعوم، لقبيله أو عشيرة يفرز كل شروط الكبح والحجز أمام إمكانية التطور الديمقراطي، بل هو يؤسس البنية التحتية الناجزة للسلط السياسي والدكتاتوري.

### ٣ - الشرعية الوطنية الثورية:

وهذه محاولة مكشوفة من الأنظمة الحاكمة للتعويض عن الشرعية السياسية الديمقراطية المفتقدة، حيث يجنح بعض النخبة الحاكمة في الدول الأفريقية حديثة الاستقلال إلى تبرير شرعيتها باسم الثورة والوطنية

(١) العصبوية: تمثل العصبية الأهلية (القبيلية أو العشائرية أو الطائفية) وهي تعد في أفريقيا واحدة من أكثر مصادر الشرعية لسيادة الدولة اليوم.

بدعوى أن نهوضها بمهمة انجاز برنامج وطنى سياسى وتنموى - تحرى لانجاز معركة البناء والتعمير، ولقد أثبتت التجارب فشل هذه الأنظمة التى تعتمد على هذه الشرعية وهى بعيدة عن الجماهير والديمقراطية؛ ولذلك نستطيع أن نقول إن الشرعية الوطنيه هذه تمثل اليوم على الأقل، وفى طبقتها العسكرية -عائناً حقيقياً أمام إمكانية الانتقال الديمقراطى.

## ٤ - مقاومة الطابور التسلطى والمنتفع :

ومما لا شك فيه أن من العوائق التى تعترض عملية الانتقال الديمقراطى فى الدول الأفريقية عملية المقاومة الشرسة التى تنظمها قوى سياسية واجتماعية عديدة - داخل المجتمع السياسى تنتفع من بقاء نظام حكم الحزب الواحد أو الشمولى، وهى قوى أفرزتها التطورات السياسية والاقتصادية المستمرة فى ظل سلطة النخبة الحاكمة منذ الميلاد الحديث للدولة الوطنية الثورية فى أفريقيا، ومع أن كثيراً من هذه القوى نمت وترعرع على الهامش، وفى الهامش إلا أنه يمثل اليوم - ما يشبه اللوى السياسى الضاغظ ضد أى إصلاح سياسى ديمقراطى والقادر - حتى الحد الأدنى - على إرباك أى توافق ممكن بين الدولة والمجتمع، بين النظام والمعارضة، بسبب تغلغه فى نسيج السلطة والاقتصاد، وقدرات التأثير النافذ لديه على مراكز القرار وهو يمثل - بجميع المقاييس - الاحتياطى الاستراتيجى القوى، والذخيرة الحية الضاربة لإرادة التملص من ضرورات الانتقال الديمقراطى الآخذة فى تكريس نفسها<sup>(١)</sup>.

ووفق ما تقدم ذكره فى مسألة الانتقال الديمقراطى فى هذا السياق وفى ظل التوجه السياسى الدولى الجديد، تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى

(١) مصدر سابق ص ٢٤ .

إعادة وعى خيار الانتقال الديمقراطي فى منطقة أفريقيا والقرن الأفريقى بصفة خاصة على نحو جديد، أى بوصفه مخرجاً تاريخياً من الانسداد السياسى العام الذى تمر به منطقتنا، بل مخرجاً مشرفاً - للسلطة والمعارضة على السواء - من واقع الإخفاق الذى منيت به سياسة السيطرة وسياسة الثورة على حد سواء.

## ب - إمكانات الانتقال الديمقراطى:

إن الديمقراطية فى هذا العصر، أصبحت ضرورة لا غنى عنها واختياراً لا مفر منه كونها تتيح المجال لكل الخيارات الأخرى وعلى الأصعدة كافة: السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية...؟ ومن هنا، فإن الانتقال السلمى نحو النظام الديمقراطى، بات أمراً ضرورياً للأسباب وللأهداف التى ذكرتها آنفاً فى أفريقيا وباتت اليوم مهياة أكثر من ذى قبل لتشهد ألوانا من التوافق السياسى، على قواعد الانتقال الديمقراطى السلمى. وما دفعنا للاعتقاد فى ذلك هما أمران :

**أولاً:** تنامى الاعتراف بفشل العنف فى فرض الشرعية أو فى الاستيلاء على السلطة.

**ثانياً:** تنامى الشعور العام فى أفريقيا بالحاجة إلى إجماع وطنى لمواجهة تحديات التنمية والأمن.

الأول يعبر عن اعتراف مادمى صريح بفشل أسلوب العنف فى حيازة السلطة أو فى الاحتفاظ بها ، كما هو واضح الآن فى العديد من الدول الأفريقية التى كانت تقوم على أساس نظام الحزب الواحد الشمولى، وبدأت

تتهاوى وفي أزمئة قصيرة تتجه لهذا النهج؛ مما أدى لإقرار مبدأ التعايش بين المعارضة والسلطة فى التوافق السياسى بينهما على بناء مسلسل الانتقال - متفاهم عليه - نحو النظام الديمقراطى.

أما الأمر الثانى، فيعبر عنه تزايد الاعتراف بصعوبة حماية الأمن الاستراتيجى والاقتصادى والسياسى من مخاطر التدخل الخارجى أو الهيمنة، أو عدم الاستقرار الوطنى الداخلى ... إذا لم يجر حوار وطنى موسع يقترح تصورات وبرامج عمل تحظى بموافقة الجميع وتسمح بمشاركة الجميع فى تنفيذ ومراقبة سياساتها، فى إطار التعايش والتوافق والتوازن والوفاق فى سبيل بناء المستقبل .

### وخلاصة القول:

أن السياسة أو الثقافة الديمقراطية لا تتساوى فى الممارسة إلا إذا قامت على اعتراف الأقوياء بالضعفاء، واعتراف الأكثرية بالأقلية، والأغنياء بالفقراء، والسلطة بالمعارضة، والدولة بالمجتمع المدنى.

وفى هذا الصدد يرى الدكتور محمد وقيدى أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون وسيلة إلا إذا اتخذت كغاية وأن إغفال صفتها كغاية من شأنه أن يفسد كل محاولة للتوصل بها إلى الغايات الأخرى، ولهذا فهو يعتبر<sup>(١)</sup> «أن الديمقراطية غاية» فإذا كانت الديمقراطية، كما هو معلوم، وسيلة التنوع، وتهدئة الاختلافات، ووسيلة للتعايش ولتحقيق أهداف النمو والتقدم المشترك، فغايتها برأى الدكتور وقيدى هى فى «توازن المجتمع وحضور بعده الإنسانى»<sup>(٢)</sup>.

(١) حبيب معلوف: الديمقراطيات النامية وراء عثرات ثقافتها الكبيرات - جريدة الحياة . ١٩٩٧ / ٦ / ١ .

(٢) محمد وقيدى: البعد الديمقراطى دار الطليعة - بيروت ص ٩٦ - ١٩٩٧ .

والخلاصة إن الديمقراطية توجد، حيث تكون هناك تعدديه سياسية فى المجتمع وتغيب حيث تغيب هذه التعددية، ولا بد النظر إليها كاختيار عقلاى وأخلاقى لأفضل الممكنات فى تنظيم المجتمع. هذا البعد الديمقراطى هو الذى يجعل الحياة الانسانية ممكنة داخل كل مجتمع مع تواجد الاختلاف فيه، وهو المجال الذى تتحقق بفضل صيغة جدلية بين وحدة المجتمع وتنوع مكوناته. ووفق هذا التصور يرى الدكتور وقيدى «فإن النظام الديمقراطى قانون عام من أهم القوانين المنظمة للتعاقد المجتمعى»<sup>(١)</sup>. وبامتداد هذا القانون إلى مستوى الحياة الفردية لأعضاء المجتمع، فإنه يمنحهم حريات وحقوقاً ويدفعهم إلى ممارستها بوعى، تجعلهم فى الوقت ذاته ملتزمين بحريات وحقوق الغير، لوعيمهم بأن ضمان حريات الغير وحقوقهم هو ضمان لحرياتهم وحقوقهم هم أنفسهم.

---

(١) مصدر سابق ص ٩٦ .